فيصل بن تركي
سلطان عمان(1888-1913)

م.م. فرح باسم إبراهيم
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

المقدمة :

يعد فيصل بن تركي (1888–1913) واحداً من سلاطين عمان الجديرين بالدراسة والبحث، نظراً لكثرة الأحداث في عهده سواء كانت داخلية أو خارجية، فعلى الصعيد الداخلي شهدت عمان عدداً من الثورات التي كانت تهدف إلى إزالة السلطان فيصل عن الحكم، فكان لابد من توضيح أهداف تلك الثورات وموقف الأخير منها، مما يوضح طبيعة تصرفه تجاهها .

كما تناول البحث علاقات السلطان فيصل مع القوى الأوربية (بريطانيا وفرنسا) وحاول تسليط الضوء على موقف تلك الدول من السلطان وأهدافها في عمان . فبين الموقف البريطاني تجاه الثورات التي شهدتها عمان، فضلاً عن موقفها من النشاط الفرنسي الذي شهدته البلاد خلال عهد السلطان فيصل بن تركي.

وبالنسبة لفرنسا فقد حاول البحث تبيان الأهداف الفرنسيين أيجاد موطئ قدم لها في عمان والوسائل التي أستخدمتها لتحقيق ذلك وطبيعة تعاملها مع السلطان فيصل بن تركي لتحقيق غايتها وموقف الأخير منها .

أولاً : تولي السلطان فيصل بن تركي والأوضاع الداخلية:

أصبح فيصل بن تركي (1888–1913) سلطاناً لعمان عام 1888 ، خلفاً لوالده تركي بن سعيد (1871–1888) ، وذلك بعد أن أقصى أخيه الأكبر محمود عن الحكم[1] . ولذي عرف بضعف شخصيته وقلة كفاءته ، لاسيما بعد أن فشل في إدارة مدينة صحار والذي كان والياً عليها، لذا لم يعترض أحد من شيوخ قبائل عمان على تولي فيصل الابن الثاني لتركي للحكم خلفاً لوالده، وكان عمر فيصل آنذاك ثلاثة وعشرين عاماً[2] .

ابتدأ فيصل حكمه بتسيير حملة عسكرية لاستعادة مدينة الرستاق من سيطرة إبراهيم بن قيس[3] في أيلول 1888، إلا أنه فشل في مسعاه بسب ضعف قدرته العسكرية[4] . وفيما عدا هذه الحادثة أنقضت السنوات السبع الأولى من حكم فيصل بن تركي هادئة على صعيد الاضطرابات الداخلية [5] .

أما على الصعيد المالي ، فقد عجز فيصل بن تركي عن تنظيم موارده المالية التي تعتمد بالدرجة الأساس على الكمارك والقروض، التي كانت يحصل عليها من بريطانيا، حتى أنه لم يستطع عام 1894 من دفع المخصصات المقررة لشيوخ الغافرية من سكان وادي سمايل مما أدى إلى تقليص نفوذ فيصل في المناطق الساحلية لعمان[6].

شهد عام 1895 قيام ثورة ضد فيصل بن تركي تزعمها الشيخ صالح بن علي والي الشرقية، وترجع أسباب هذه الثورة إلى الخلاف بين فيصل وصالح حول مقدار الجزية التي يدفعها الأخير الأول، فضلاً عن تعاون فيصل مع بريطانيا للحد من تجارة الأسلحة ، وذلك لخشية السلطان من استخدام تلك الأسلحة في تقويض حكمه مستقبلاً[7] .

ابتدأت الثورة في شباط بهجوم شنه عبد الله بن صالح بن علي على مسقط، والتي نجح في احتلالها والسيطرة عليها على قصر السلطان فيها، الذي لجأ إلى المقيمية البريطانية، وقد طالب الثوار فيصل بالتنازل على حكم عمان[8] .

سعى فيصل لاستعادة مسقط بمساعدة قبائل الغافرية إلا أنه فشل في ذلك، فلجأ إلى التفاوض مع خصومه، وبالفعل توصل إلى إتفاق مع الثوار تم بموجبه دفع مبلغ من المال إلى صالح بن علي مقابل انسحاب قوات الأخير من مسقط وعودته إلى الشرقية[9] .

كشفت ثورة 1895 عجز فيصل عن صد الهجمات التي قد تقع على مسقط، كما بينت مدى ضعف سيطرته على مناطق عمان الداخلية[10] .

كما شهد عام 1895 قيام ثورة أخرى ضد فيصل بن تركي في إقليم ظفار[11] ابتدأت في 3 تشرين الثاني بهجوم على قلعة السلطان[12] وانتهى بسيطرة الثوار عليها، وقتل الوالي سليمان بن سويلم مع أحد عشر رجلاً كانوا يدافعون عنها . أما أسباب الثورة فتمثلت بسوء حكم الوالي سليمان وفرضه للضرائب الباهضة وإجبار الناس على العمل بدون مقابل[13] .

لجأ فيصل إلى طلب المساعدة من بريطانيا، والتي استجابت لطلبه، فتوجه سادلر J.H Sadler المعتمد البريطاني في مسقط (1892–1896) في آذار 1896 إلى ظفار، والتقى بعدد من زعماء الثورة ومنهم سالم بن حمد المرصوني وعلي بن كثيري، وبين لهم استعداد فيصل لتعين والي جديد لظفار فضلاً عن تخفيضه للضرائب المفروضة على السكان، مقابل إنهاء سيطرتهم على ظفار إلا أن الثوار رفضوا ذلك العرض[14] .

ونتيجة للمساعدات المالية والعسكرية ، التي قدمتها بريطانيا لفيصل، فضلاً عن إنذارها القبائل العمانية بعدم القيام بأي محاولة تهدف إلى احتلال مسقط، إلى استعادة فيصل لظفار في بداية عام 1897[15] .

من جانب أخر، أستمر فيصل بن تركي بمحاولاته لإصلاح أوضاعه المالية، فتمكن عام 1899 من الحصول على قروض جديدة من بريطانيا، كما أقام مصلحة للكمارك في نفس العام، الأمر الذي أسهم في تنظيم وارداته المالية وبالتالي زيادتها[16] .

لم تتوقف الثورات ضد السلطان فيصل بن تركي، فقامت في آذار 1900 ثورة جديدة قادها سعود بن عزان في مدينة الرستاق، لكن الأخير لم يلبث أن قتل نتيجة لمؤامرة دبرها أخوه حمود بن عزان، والذي أعلن بدوره الثورة ضد فيصل، مما دفع الأخير إلى إرسال أبنه تيمور لإخمادها[17].إلا أن الأخير فشل في إنهاء تلك الثورة نتيجة التعاون الذي تم بين حاكم الشرقية عيسى بن صالح وحمود بن عزان فتمكنا من القضاء على القوة التي كان يقودها تيمور[18] .

حاول عيسى بن صالح بن علي في آب عام 1903 الاستيلاء على مدينة الرستاق ، فأرسل فيصل أبنه تيمور لمواجهته ، إلا أن عيسى تمكن من السيطرة على المدينة، وأرسل إلى برسي كوكس Percy Cox المعتمد السياسي البريطاني في مسقط (1899–1904)، رسالة يعده فيها بحماية الرعايا البريطانيين في الرستاق، وبسبب القحط الذي عانت منه الشرقية – مقر عيسى – سعى الأخير عام 1905 للتفاوض مع فيصل، إلا أن تلك المفاوضات لم تتم نتيجة لرفض السلطان مطلب عيسى بزيارة مسقط وسط حشد من أنصاره[19] .

أدى تعاون فيصل بن تركي مع بريطانيا في مسألة تجارة الأسلحة، كما سيتضح ذلك لاحقاً، إلى قيام ثورة ضد فيصل عام 1913 قادها هذه المرة رجال الدين الذين اتهموا فيصل بالخروج عن تعاليم الإسلام ، فضلاً عن أتفاق زعماء عشائر الغافرية والهناوية ضد فيصل[20]

ابتدأت الثورة في أيار بسيطرة الثوار على مدينة نزوى، التي دخلوها سراً، ثم مدينتي السليط والرستاق، وقد حاول فيصل إيقاف زحف الثوار، فأرسل جيشاً قوامه خمسة ألاف جندي لمواجهة الثوار، إلا أنه أستسلم للثوار، مما أضطر فيصل إلى طلب مساعدة بريطانيا للقضاء على الثورة، فأرسلت حكومة الهند خمسة ألاف جندي وعدداً من السفن، ورغم تلك المساعدات إلا أن تقدم الثوار أستمر، فتمكنوا في آب 1913 من السيطرة على وادي سمائل وهددوا القلاع القريبة من مسقط، ولم يتمكن فيصل من إنهاء هذه الثورة إذ توفي في آب 1913، تاركاً لأبنه وخليفته تيمور مهمة القضاء على هذه الثورة[21] .

مما سبق يمكن القول، أن عهد فيصل بن تركي شهد عدداً من الثورات التي فشل الأخير في إيقافها إلا بمساعدة بريطانيا، مما يدل على ضعف قواته العسكرية، وربما مرد ذلك إلى عدم اهتمام فيصل بتقوية قواته وتسليحها، وهذا ناتج من قلة وارداته وعدم اهتمامه بتنمية تلك الواردات .

ثانياً : علاقة فيصل بن تركي بالقوى الأوربية :

أ - بريطانيا :

ارتكزت السياسة البريطانية في الخليج العربي، على فرض سيطرتها المطلقة على المنطقة، وبالنسبة لعمان نشأ الاهتمام البريطاني بها، نتيجة الحاجة إلى حماية الهند من القوى الأوربية الأخرى[22] . لذا سعت بريطانيا إلى فرض نفوذها على عمان خلال عقد عدد من المعاهدات مع الأخيرة كمعاهدة عام 1839 ومعاهدة 1859 وغيرها من المعاهدات الأخرى[23].

تزامن تزايد الاهتمام البريطاني بعمان مع تولي فيصل بن تركي الحكم عام 1888، ولذا سعت إلى الضغط عليه من خلال تأخر الاعتراف به سلطاناً حتى عام 1890[24] ، رغبة منها بعقد معاهدة جديدة تضمن لها مزيداً من الامتيازات، وهذا ما تحقق، إذ عقدت حكومة الهند معاهدة مع فيصل بن تركي في 19 آذار 1891[25]، نصت على إعفاء البضائع البريطانية من الرسوم الكمركية والسماح للرعايا البريطانيين بامتلاك الأراضي في عمان، فضلاً على عدم أحقية السلطان في بيع أو رهن أو أيجار أي جزء من أرضه من دون موافقة بريطانيا[26].

كما جرت مباحثات بين وزارة الهند والحكومة البريطانية في العام نفسه حول فرض الحماية البريطانية على عمان، بسبب عجز فيصل عن فرض سيطرته على عمان، فضلاً عن ازدياد النشاط الفرنسي فيها، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت الطلب، لكونه يتعارض مع تصريح عام 1862[27] الصادر من قبل بريطانيا وفرنسا[28] .

لم تكتف بريطانيا بمعاهدة عام 1891، فطلبت من فيصل في عام 1892 حق تفتيش السفن العمانية بذريعة البحث عن أسلحة ومصادرتها، ولم يرض فيصل على هذا الطلب بسبب حاجته إلى الأسلحة لإخماد الثورات التي قامت ضد حكمه، لذا رفض في 22 حزيران 1892 الطلب البريطاني معللاً رفضه هذا بأن العمانيين سيلجئون إلى رفع الأعلام الفرنسية لمنع تفتيش سفنهم[29] .

أما بخصوص موقف بريطانيا من الثورات التي قامت ضد السلطان فيصل بن تركي، فالملاحظ أنه كان متغيراً بحسب مصالح الأخيرة في عمان، فخلال ثورة صالح بن علي عام

1895، أتسم موقف بريطانيا بالسلبية وذلك بعدم مد يد العون لفيصل، كوسيلة ضغط ضد الأخير لإرغامه على تنفيذ رغباتها[30]، فاكتفت بريطانيا بإرسال سفنها لأجلاء رعاياها من عمان[31]، وطالبت السلطان بتعويض الرعايا البريطانيين عن الخسائر المادية التي لحقت بهم جراء هذه الثورة[32].

كما تباحثت حكومة الهند مع الحكومة البريطانية حول الإجراءات الواجب اتخاذها في عمان جراء هذه الثورة، فاقترحت الأولى ثلاثة خيارات، الأول ضم عمان إلى المستعمرات البريطانية، والثاني إعلان الحماية البريطانية على عمان، أما الخيار الثالث فكان توجيه إنذار إلى الثوار، مفاده بإن بريطانيا لن تسمح بأي هجوم يستهدف مسقط، فاختارت الحكومة البريطانية الخيار الثالث، لأنه لا يتعارض مع تصريح عام 1862 الخاص بعمان، وبالفعل أصدرت بريطانيا الإنذار إلى الثوار[33] .

أدى الموقف البريطاني من ثورة عام 1895 إلى استياء فيصل بن تركي، فقابل الإنذار البريطاني بفتور مكتفياً بتوزيعه على زعماء القبائل[34] .

تغيرت السياسة البريطانية خلال ثورة ظفار عام 1895، لورود أخبار عن رفع الثوار أعلاماً عثمانية، مما يعرض مصالح بريطانيا في عمان للخطر[35].

مما حداً بالأخيرة إلى التدخل لحماية مصالحها، فاستجابت لطلب فيصل بمساعدته في إنهاء الثورة، كما سبق توضيحه .

رغم تلك المساعدة، بيد أن حكومة الهند رفضت طلب السلطان بحمايته ضد أي تمرد يقع ضده مستقبلاً. مما أدى إلى توتر العلاقات بين الجانبين، ونتيجة لذلك أمتنع فيصل عن رفع العلم البريطاني في بداية عام 1898، كما رفض في العام نفسه أطلاق المدافع تحية لميلاد الملكة فكتوريا إلا أن فاجان Fagan المعتمد السياسي البريطاني في مسقط (1897–1899)، أجبر فيصل بن تركي على رفع العلم البريطاني وإطلاق المدافع في 3 كانون الثاني 1898[37] .

وأجبرت حكومة الهند فيصل في الشهر نفسه، على إصدار تصريح يسمح بموجبه للسفن البريطانية بتفتيش السفن التي ترفع الأعلام العمانية، ومصادرة الأسلحة التي تحملها، ويرجع سبب أجبار حكومة الهند لفيصل لإصدار هذا التصريح إلى الثورات التي نشبت في الهند ضد بريطانيا وازدياد تهريب الأسلحة إلى الثوار [38] . كما أصدر فيصل في العام نفسه تصريحاً يمنع فيه تصدير الأسلحة إلى الهند[39] .

واستمراراً للمساعي البريطانية في فرض سيطرتها على عمان ، فقد حصلت الأخيرة عام 1902 على تعهد من فيصل بن تركي بأن لا يمنح أي شركة أجنبية امتيازاً في حقول فحم صور قبل أشعار حكومة الهند[40] . أما في عام 1905 ، فقد منح فيصل شركة بريطانية حق صيد الأسفنج في المياه العمانية[41] .

وفي أطار محاربة بريطانيا لتجارة الأسلحة، لما لها من ضرر على وجودها في الهند طلب برسي كوكس من فيصل أقامة مخزن للأسلحة في مسقط في تموز 1911 يتم فيه تسجيل الأسلحة الواردة إلى مسقط ولا يتم أعادة تصديرها إلا بعد موافقة سلطان مسقط[42] .

كما بعث برسي كوكس في 7 تشرين الثاني 1911 ، ببرقية إلى السلطان فيصل بن تركي، هدد فيها الأخير باستخدام القوة ضده في حالة استمراره بالتعاون مع تجار الأسلحة، وأزاء ضغوط كوكس المتوالية على فيصل أصدر قراراً في 4 حزيران 1912، قضى بحصر تجارة الأسلحة بالسلطان وحده، وتخصيص مستودع لخزن الأسلحة تحت أشرافه[43] .

يمكن القول أن بريطانيا في تعاملها مع السلطان، سعت إلى أحكام قبضتها على عمان، عبر فرض سيطرتها على الأخير، من خلال الضغط عليه تارة ومساعدته لتحقيق مصالحها تارةً أخرى . أما فيصل فقد حاول قدر استطاعته عدم الرضوخ لبريطانيا، إلا أن أحوال عمان الداخلية والمتمثلة بكثرة الثورات ضده، فضلاً عن عدم وجود موارد ثابتة له حالت دون ذلك .

ب - فـرنـسا :

أثارت عمان اهتمام فرنسا منذ القرن الثامن عشر، نتيجة لموقعها الجغرافي عند مدخل الخليج العربي، فضلاً عن اتخاذها كمركز لنقل البضائع من المستعمرات الفرنسية في إفريقيا إلى بقية مناطق الخليج العربي . وعلى هذا الأساس سعت فرنسا لتقوية نفوذها في عمان منذ تلك الفترة[44] .

وبالنسبة لعهد السلطان فيصل بن تركي، فقد شهد عدداً من المحاولات الفرنسية لإيجاد نوع من النفوذ الفرنسي، والمتمثل بتوزيع الأعلام الفرنسية على أصحاب السفن العمانية، كما حدث عام1891 عندما وزعت فرنسا عدداً من أعلامها على أصحاب السفن في ميناء صور[45].

ولمواجهة هذه المسألة، عقد السلطان فيصل اجتماعاً مع أصحاب السفن، لمنعهم من استخدامها، كما طلب مساعدة حكومة الهند لحل هذه المسألة، وأدت الاتصالات بين الحكومتين البريطانية والفرنسية إلى سحب الأخيرة أعلامها في العام التالي [46] .

افتتحت فرنسا عام 1894 قنصلية لها في مسقط وتم تعين بول أوتافي paul Ottavi (1894 – 1901) نائب قنصل فيها [47] . والذي أستطاع بفضل أجادته للغة العربية من أحداث تقارب بين الفرنسيين وفيصل[48] .

أستغل أوتافي الاضطرابات التي كانت تشهدها عمان لتعزيز هذا التقارب، فخلال ثورة 1895، عرض أوتافي تقديم المساعدة العسكرية لفيصل، كما وصلت إلى مسقط السفينة الفرنسية ترود Troud لكن وصولها جاء بعد انتهاء الثورة[49] .

تأثرت علاقات فيصل بفرنسا بصراع الأخيرة مع بريطانيا حول المستعمرات ومناطق النفوذ، فنتيجة للضغط البريطاني، أرسل فيصل في 29 أيار 1897 احتجاجاً إلى الحكومة الفرنسية ضد توزيع الأخيرة لأعلامها على أصحاب السفن العمانية في صور[50] . سافر فيصل في عام 1898 على ظهر سفينة بريطانية إلى صور وسحب بنفسه الأعلام الفرنسية من أصحاب السفن[51].

لم تثن هذه الإجراءات من جانب فيصل فرنسا عن عزمها أيجاد موطئ قدم لها في عمان، وبالفعل تمكنت من الحصول على موافقة فيصل بن تركي في 7 آذار 1898 على تأجير ميناء بندر جصه[52]، ليكون محطة لتموين السفن الفرنسية بالفحم، بيد أن التدخل البريطاني حال دون تنفيذ المشروع، عن طريق تهديد فيصل بقطع المساعدات المالية عنه فضلاً عن توجيه السفينة البريطانية سفنكس Sphinx إلى بندر جصه[53] فسعى السلطان للحصول على القروض من الأجانب الموجودين في بلاده كبديل عن المساعدات المالية البريطانية، ولما كان معظم الأجانب رعايا بريطانيين، فكان من الطبيعي أن يعلنوا رفضهم لطلب فيصل في 28 كانون الثاني 1899، كما أعادت بريطانيا تهديدها لفيصل في 9 شباط 1899 بقطع المساعدات المالية عنه وطالبته بالإعلان بشكل رسمي وعلني عن تخليه عن أيجار الميناء لفرنسا، موجهة في الوقت نفسه نيران سفينتها اكليبس Eclipes نحو قصر السلطان[54] .

وإزاء هذا التهديد أضطر فيصل للرضوخ للتهديد البريطاني فأعلن في خطاب موجه الى فاجان في 16 شباط 1899 تخليه عن تأجير ميناء بندر جصه لفرنسا ، كما توجه فيصل إلى السفينة كليبس والتقى بقائدها معلناً قبوله لطلب بريطانيا بإلغاء تأجير الميناء ، وفي اليوم الثاني أعلن فيصل أمام جمع من شيوخ عمان سحبه لامتياز بندر جصه من فرنسا ، وتجديد علاقات الود والصداقة مع بريطانيا[55] .

لم يؤثر فشل فرنسا بالحصول على ميناء بندر جصه على مساعيها الرامية إلى أيجاد نفوذ لها في عمان، فاستمرت بتوزيع أعلامها على أصحاب السفن حتى لا يخضع هؤلاء لنفوذ فيصل فضلاً عن تمكنهم من تهريب الأسلحة[56] .

ولما كان فيصل خاضعاً للنفوذ البريطاني، فقد توجه مع برسي كوكس في تموز 1900 على متن بارجة بريطانية إلى ميناء صور، ووجه نداءاً الى السفن بتسليم الأعلام الفرنسية، لكن مطالبته هذه لم تجد قبولاً لدى أصحاب السفن[57].

وبتوجيه من بريطانيا قام فيصل عام 1903 باحتجاز السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية، فأرسلت فرنسا أحدى سفنها الحربية إلى ميناء صور إلا أنها جوبهت بعدد من البوارج البريطانية، مما أدى إلى تأزم الموقف بين الدولتين ، إلا أن الأمر تم تسويته بينهما بالاتفاق على رفع المسألة إلى المحكمة الدولية في لاهاي[58]، والتي جاءت قراراتها لصالح بريطانيا عام 1905[59] .

وعقب قبول فرنسا بقرار التحكيم ، لم يعد لها نفوذ يذكر في عمان خلال الأعوام المتبقية لحكم فيصل بن تركي[60] .

من العرض السابق يمكن القول ، بأن فيصل سعى لإقامة علاقات مع فرنسا ، محاولة منه للتخلص من النفوذ البريطاني من جهة وإيجاد توازن في علاقات عمان مع بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، لكنه فشل في مسعاه نتيجة لعجزه عن الوقوف بوجه بريطانيا وإطماعها في المنطقة .

الخاتمة :

يمكن القول من خلال ما سبق ، بأن فيصل سعى خلال مدة حكمه إلى إيقاف الاضطرابات الداخلية في بلاده ، إلا أنه فشل في ذلك نتيجة لافتقاده للقوة العسكرية القادرة على إيقاف تلك الثورات فضلاً على اعتماده على القروض والمساعدات البريطانية في تنظيم مالية بلاده مما يجعله خاضعاً لإرادة بريطانيا في تصرفاته وقراراته.

أما بالنسبة لعلاقته مع القوى الأوربية (بريطانيا وفرنسا) فنجد أن تلك العلاقات كانت مبنية على رغبة تلك القوى بالسيطرة على عمان وضمها إلى مناطق نفوذ تلك الدول . وعلى هذا الأساس نجد أن تلك العلاقات تنوعت ما بين مساعدة فيصل مالياً وعسكرياً أو تهديده باستخدام القوة العسكرية ضده كما هو الحال مع بريطانيا .

في حين نرى أن فيصل سعى للتخلص من النفوذ البريطاني بمحاولته التقرب من فرنسا، إلا أن تلك المحاولة فشلت لعدم استطاعة فيصل الوقوف بوجه القوة العسكرية البريطانية فضلاً عن حاجته للمساعدات المالية والعسكرية البريطانية .

الهوامش :

1- جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الأمارات العربية (1840–1914) ، ج2 ، مطبعة عين شمس ، القاهرة ، 1966 ، ص355 .
2- ج .ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ترجمة ديوان أمير قطر ، ج2 ، د.ت ، ص809 .
3- كان إبراهيم بن قيس قد سيطر على الرستاق خلال حكم تركي بن سعيد ولم يستطيع الأخير أستعادتها منه. للمزيد من التفاصيل انظر : فالح حنظل ، المفصل في تاريخ الأمارات العربية المتحدة ، ج2 ، لجنة التراث والتاريخ ، دولة الأمارات العربية المتحدة ، 1982 ، ص683 .
4- المصدر نفسه ، ص683 .
5- لوريمر، القسم التاريخي ، المصدر السابق، ج 2 ، ص910 .
6- روبرت جيران لاندن ، عمان مسيراً ومصيراً ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ط2 ، سلطنة عمان ، 1983 ، ص836 .
7- شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج (الفارسي) ، القاهرة ، 1952 ، ص61 .
8- أمين سعيد ، الخليج العربي في تاريخه الحديث ونهضته الحديثة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1960، ص58 .
9- J.E Peterson, Oman in The Twentieth Century , London , 1978 , p.46.
10- شركة الزيت العربية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص62 .
11- ظفار : سهل ساحلي منخفض ، يتألف من أجار هشه ويعد من أخصب أجزاء المنطقة الممتدة على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية . ج.ج. لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ترجمة ديوان أمير قطر ، ج2 ، الدوحة ، (د.ت) ، ص576 .
12- Ravinder kumar, India and the (Persian) Gulf region, (1858-1907) , India,1965,p.79 .
13- لوريمر ، القسم التاريخي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص911 .
14- المصدر نفسه ، ص912 .
15- روبرت جيران لاندن ، المصدر السابق ، ص445 .
16- المصدر نفسه ، ص449 .
17- حنظل ، المصدر السابق، ص721 .
18- شركة الزيت العربية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص64 .
19- لوريمر، القسم التاريخي ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص888.
20- شركة الزيت العربية الأمريكية ، المصدر السابق ، ص79 .
21- قاسم ، المصدر السابق ، ص387–388 .
22- J . E Peterson , Op . Cit , p. 37 .
23- للمزيد من التفاصيل ينظر : إسماعيل احمد ياغي ، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر ، مجلة الدارة ، داره الملك عبد العزيز ، الرياض ، العدد 30 ، السنة 7 ، 1401هـ/1981م ، ص129 .
24- مديحة احمد درويش ، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الرياض ، 1982 ، ص132.
25- محمد بن عبد الله السالمي وناجي عساف ، عمان تاريخ يتكلم ، دمشق ، 1963 ، ص169 .
26- سي يو اتجيسون بي سي أس ، مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة الهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية ، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، مراجعة محمود علي الداود ، بيت الحكمة، بغداد ، 2001 ، ص ص374–384 .
27- تصريح عام 1862 : صدر في 10 آذار 1862 من قبل بريطانيا وفرنسا، ونص على احترام الدولتان لاستقلال عمان . لمزيد من التفاصيل ينظر : درويش ، المصدر السابق ، ص138 .
28- J.E Peterson , Op . Cit , p, 134 .
29-Briton Cooper Busch , Britain and the (Persian) Gulf (1894-1914) , University of California press , 1967 , p.271 .

30- محمود علي الداود ، أحاديث عن الخليج العربي ، المطبعة العمومية ، ط2 ، بغداد ، (د.ت) ، ص46 .
31- هناء عبد الواحد عبد الرضا الأسد ، البحرية البريطانية ودورها في أحداث الخليج العربي ، (1858–1907) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 2000 ، ص117 .
32- J.E Peterson , Op . Cit , p, 134 .
33- Dowanld Howly , the trucial States, London , 1927 . p.29 .
34- قاسم ، المصدر السابق، ص359 .
35- لوريمر، القسم التاريخي ، المصدر السابق ، ج 2، ص912 .
36- المصدر نفسه ، ص912 .
37- درويش ، المصدر السابق ، ص143 .
38- Briton Cooper Busch Op. Cit , p. 273 .
39- قاسم ، المصدر السابق ، ج2 ، ص382 .
40- M.V Sttow Wilisam , Britain end the Arab states , London 1984 , p.27 .
41- الداود ، المصدر السابق، ص46 .
42- عبد العزيز المنصور ، التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين (1868–1916) ، الكويت ، 1975 ، ص74
43- Philip Gravas , the life of sir percy cox London , (N.D) , p.40 .
44- لمزيد من التفاصيل عن النشاط الفرنسي في عمان قبل حكم فيصل بن تركي انظر : درويش ، المصدر السابق، ص 135 .
45- قدوري قلعجي ، الخليج العربي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1965 ، ص401 .
46- لوريمر ، القسم التاريخي ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص842 .
47- عفراء عطا عبد الكريم ، بنو ياس ودورهم في ظهور أمارة أبو ظبي (1761–1914)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، أبن رشد ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص180 .
48- أرنولد ت ويلسون ، الخليج العربي ، ترجمة عبد القادر يوسف، الكويت، (د.ت) ،ص88 .
49- فرج باسم إبراهيم ، اللورد كرزن ودوره في توجيه السياسة البريطانية في الخليج العربي حتى عام 1905 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، 2006 ، ص64 .
50- بدر الدين عباس الخصوصي ، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج2 ، الكويت ، 1888 ، ص144 .
51- قلعجي ، المصدر السابق ، ص402 .
52- بندر جصه : ميناء يقع على ساحل عمان ، وتشكل نتيجة وجود جزيرة من الترسبات الرملية عبر مدخل خليج طوله ميل واحد . انظر : لوريمر ، القسم الجغرافي ، المصدر السابق ، ج3 ، ص1170–1771 .
53- إبراهيم ، المصدر السابق ، ص70 –72 .
54- المصدر نفسه ، ص73–75 .
55- لوريمر ، القسم التاريخي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص858 .
56- محمد علي الفرا ، الخلفية التاريخية لعلاقات فرنسا بالخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد 7 ، السنة 2 ، تموز 1976 ، ص112 .
57- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، بريطانيا وأمارات الساحل العماني دراسة في العلاقات التعاهدية ، بغداد ، 1978 ، ص335 .
58- جان جاك بيري ، الخليج العربي ، تعريب نجدت هاجر وسعيد الغز ، بيروت ، 1959 ، ص198 .
59- لمزيد من التفاصيل عن قرار المحكمة ينظر : عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ، (1899–1914) دراسة وثائقية ، الرياض 1981 ، ص54–55 .
60- المصدر نفسه، ص124 .